مجلة المعيار ISSN :2588-2384

مجلد: 23 عدد: 45 السنة: 2019

التكامل الاقتصادي وواقعه بين الدول الإسلامية في ظلّ تحديّات العولمة

سفيان خوجة علامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة.

alamasofiane@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2017/05/18 / القبول:2018/09/25/ النشر على الخط:2019/01/05

Received: ...../ Accepted: ..... / Published online: .....

ملخّص:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العشريات الأخيرة الماضية اتجاه متزايد نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث أصبحت تشكل ضرورة ومطلبا استراتيجيا لجميع دول العالم، وهذا بالنظر للآثار الايجابية التي توفرها من جهة، ومواجهة المخاطر والتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من جهة أخرى. وفي ظل هذا التوجه، تبرز الفرص التي تتاح أمام دول العالم الإسلامي من أجل تكوين تكتل اقتصادي يوحد سياساتها ومواقفها و قراراتها الاقتصادية، بشكل يضمن لها التفاعل الإيجابي مع التحديات الدولية والإقليمية الراهنة، وتفادي انعكاساتها السلبية.

في هذا الصدد، ومن أجل إمكانية تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، فإن الأمر يستدعي توفر الإرادة السياسية من أجل تهيئة الأوضاع لإعداد استراتيجية عامة للتنمية، والتي من خلالها قد تساهم في تحريك هذا المشروع مما يسهل الاندماج الايجابي لدوله ضمن الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، الدول الإسلامية ، العولمة.

Economic integration and its reality among Islamic countries
In light of the challenges of globalization

SUMMARY

The important changes which characterized the worldwide economy during the last decades involved a tendency to the creation of regional economic blocs, they became a strong necessity and a strategic need for all countries of the world, and that taking into account the positive effects which they would offer on the one hand, and the confrontation of risks and challenges set by the new world economic system on the other hand.

In view of this tendency, the emergence of opportunities which are offered to the islamic countries to form a plain economic bloc which will allow their political unification as well as their economic decisions in order to guarantee a positive interaction that is imposed by the international and regional challenges today. This, in order to avoid negative repercussions which would result from the division of these national economies.

Hence, in order to ensure the possibility of a dynamization of the Union of the islamic countries, there should be a political will which would help to prepare a basis for a comprehensive strategy for the development of the islamic world. This would not fail to enhance the creation of a project which would facilitate a positive insertion of all the member countries into a worldwide economy.

KEY-WORDS: Regional economic integration, islamic countries , Globalization.

مقدّمة:

إن ما يميز العلاقات الدولية بصفة عامة، والاقتصادية منها بصفة خاصة هو تنامي مجموعة من الظواهر مست كل المجالات الاقتصادية وبطرق مختلفة، والظاهرة الواضحة التي تعتبر بدورها من أهم خصائص العولمة، هي سعي الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها وتطورها الاقتصادي إلى إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث تأتى هذا التوجه من خلال إدراك جميع دول العالم بلا استثناء لأهمية و ضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، ففي ظل العولمة وما تفرضه من تحديات أصبحت الدول تسعى إلى تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي. وقد أثبت الواقع العملي نجاح للتجربة التكاملية وتحقيقها لمكاسب ومزايا تعجز الدول المنفردة على تحقيقها، مما يؤكد أن عصر التنمية القطرية قد ولّى وحل محله عصر التكتلات الاقتصادية التي تعاظم حجمها ومجالها، إذ أصبح يتضح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية.

فالملاحظ في زمن العولمة قد وافق على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاظم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية. وأن التكتلات هي إحدى دوافع العولمة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

ومما لاشك فيه أن تنامي ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية في مختلف أصقاع العالم يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، بحيث لا يمكن لأية دولة التعامل معها بصورة منفردة، لذلك أصبح من الضروري على الدول الإسلامية أن تحقق تكتلا خاصا بها لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح الذي يشهده الاقتصادي العالمي، بشكل يضمن الاندماج الإيجابي لأقطاره في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. خاصة وأن الشريعة الإسلامية قد حثت الأمة الإسلامية على التعاون في كافة مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي، حتى يكون للأمة الإسلامية المكانة العظمى بين كافة الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الموجودة في مختلف أنحاء دول العالم.

ومن هذا المنطلق تبرز الفرص التي تتاح أمام دول العالم الإسلامي من أجل التوجه نحو تجسيد وتفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها، وذلك بغية مسايرة التطورات والتغيرات الاقتصادية المفروضة على الصعيد العالمي.

إشكالية الدراسة:

في ظل العولمة والتحوّلات الجذرية التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وبالأخص التوجه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وأمام هذه الوضعية تبرز الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي في ظل العولمة؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي تكون على النحو التالي:

- ماهي التكتلات الاقتصادية و ماهي الأهداف المترتبة على اقتصاديات الدول المتكاملة ؟

– ماهي العوائق الحقيقية التي تحول دون وجود تكتل اقتصادي قوي بين دول العالم الإسلامي؟

– هل يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مكسبا وأفضل طريق لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة ؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة عن الأسئلة السابقة الذكر، يمكن الاستناد على الفرضيات التالية:

– التكتلات الاقتصادية تعتبر مجالا لتحقيق التنمية الاقتصادية وطريقا للاستغلال الأمثل للموارد ومسلكا للإندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

– اختلال اقتصاديات دول العالم الإسلامي و عدم توفر الإرادة السياسية تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لعدم نجاح تكاملها الاقتصادي.

– إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية سيعمل على تحصين اقتصادياتها ويجعل منها قوة اقتصادية متماسكة تحاكي التكتلات الاقتصادية الكبرى وتعيد التوازن في القوى الاقتصادية العالمية.

منهج الدراسة:

أما المنهج المتبع في هذا البحث، و بالنظر إلى طبيعة الموضوع فإنه سيتم الاعتماد على المناهج العلمية الآتية:

– المنهج الوصفي التحليلي: بغرض وصف عملية التكامل الاقتصادي، والوقوف على عناصرها الأساسية.

– المنهج التاريخي: وذلك من خلال التطرق لأهم الاتفاقات الاقليمية والمعاهدات الاقتصادية المبرمة بين الدول الإسلامية.

1- الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:

1.1 –مفهوم التكامل والتكتل الاقتصاديين.

يثير موضوع التكامل الاقتصادي في جوانبه النظرية العديد من النقاط التي تحتاج إلى إيضاح، وبالأخص من حيث المدلول والمحتوى الفكري لهذا المصطلح و الفروق الأساسية بينه و بين بعض المفاهيم المشابهة له.

1.1.1 –ماهية التكامل الاقتصادي:

إن كلمة تكامل Integration المشتقة من integer ذات أصل لاتيني وابتدئ استعمالها سنة 1620م في قاموس اكسفورد الإنجليزي، وهي تعني تجميع الأشياء لتظهر في كيان واحد لا يتجزأ.[1]

ومن الملاحظ في تعريف التكامل الاقتصادي، أنه لا يوجد هناك اتفاق بين الاقتصاديين على مفهوم اقتصادي واحد للتكامل، حيث تعددت التعاريف الخاصة به و تنوعت من حيث المنهجية والهدف والسياسات والمراحل، ويلاحظ ذلك عند تتبع مدلول التكامل عند الاقتصاديين، حيث نجد أن اختلافهم في التعريف يعود إلى اختلاف المناهج المتبعة في التحليل.

[1] Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, Palgrave Macmillan, UK, 1977, p01.

يرى الاقتصادي « **ميردال** » أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن:" العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تُزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي".[1]

أما الاقتصادي « **بيلا بلاسا**» فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه عملية وحالة في آن واحد، فبوصفه عملية نظرا لكونه ينطوي على مجموعة الإجراءات والاتفاقيات والقواعد التي تستخدم في انجاز العملية التكاملية، وهو حالة لأنه يتضمن إلغاء صور التفرقة بين اقتصاديات الدول المتكتلة وينقلها من حالة تفرقة وتمايز إلى حالة تناسق وانسجام.

ومن خلال هذا التعريف فإن «بيلا بلاسا» يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية، إذ يذهب هذا الاقتصادي إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي. غير أن «بيلا بلاسا» يذهب في تحديده إلى مفاهيم حرية التجارة الخارجية إلى أبعد من كونها مجرد تجارة سلعية (التجارة الخارجية بمعناها الضيق)، بحيث تحتوي على الآليات الخاصة بتحرير عناصر الإنتاج (التجارة الخارجية بمعناها الواسع)، وهو ما يعني إزالة كافة القيود التي تعوق انسياب رؤوس الأموال الدولية، وانتقال عنصر العمل بين الدول الداخلة فيما بينها في اتفاق تكاملي.[2]

ويشير الاقتصادي «**جون تنبرجن**» إلى أن مصطلح التكامل الاقتصادي على أنه:" عملية تشتمل على العديد من الجوانب التي ذكرها « بيلا بلاسا»، فيرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن إيجاد أحسن السبل "الأطر" للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون،[3]كما يعرفه على أساس احتواءه على جانبين سلبي وايجابي، فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل".[4]

2.1.1- تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي:

يعرف التكتل الاقتصادي على أنه: شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الذي يهدف إلى تكوين كيان متجانس بين أعضاءه، يعمل في مداه القريب على تنسيق و توحيد سياساته المختلفة بما يحقق هيكل اقتصادي متكامل لأعضائه قائم على التشغيل الأمثل لموارده من خلال عملية تجميع الموارد و العوامل الإنتاجية المختلفة من مادية وبشرية، بالإضافة إلى حرية انتقال الأشخاص والعمل وحرية انتقال رؤوس الأموال بين دول التكتل، بينما في مداه البعيد فهو يهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية للدول الأعضاء من ناحية والتعامل مع الدول الأخرى كتحالف واحد من ناحية أخرى.

---

[1] فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص06.

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص279.

[3] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص07.

[4] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص217.

فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعبر عن الجانب العملي والتطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، لذلك فهو يعبر عن شكل من أشكال التكامل الاقتصادي ودرجة من درجاته أو مستوى من مستوياته، فهو يعكس تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يخص التكامل الاقتصادي.

ويقصد أيضا بالتكتل الاقتصادي على أنه: تنظيم تعاوني للعلاقات الاقتصادية بين دول مختلفة، يتضمن إزالة الحواجز والقيود على حركة التجارة الدولية، والتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية. وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والسياسي.

وبالنظر إلى مفهوم الإقليمية، يمكن تعريفها على أنها:" الهيئات التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا من الدول تجمع بينها روابط التجاور، والمصالح المشتركة، والتقارب الثقافي واللغوي، تتعاون جميعا على حل ما قد ينشأ فيها من منازعات حلا سلميا وحماية مصالحها وتنمية علاقاتها الاقتصادية والثقافية".[1]

أما فيما يخص لفظ الإقليمية المتداول في إطار الاقتصاد الدولي فهو يعبّر عن:" مجموع العلاقات الاقتصادية المتينة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية (أوربا، شمال أمريكا، جنوب شرق آسيا) وهذا بالمقارنة مع بقية العالم".[2]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية خاصة في مجال التجارة باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرّة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي.[3]

3.1.1- الفرق بين التكامل الاقتصادي ومفاهيم أخرى:

لإيضاح مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر دقة، من المناسب التفرقة بينه وبين بعض المفاهيم كالتعاون الاقتصادي والاندماج الاقتصادي والعمل الاقتصادي المشترك.

أولا- بالنسبة للتعاون الاقتصادي:

يعرف التعاون الاقتصادي على أنه:"مجموعة التدابير وبالأخص التدابير التجارية التي تهدف إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية الموجودة في دول مختلفة".[4]

فالتعاون الاقتصادي يتضمن الترتيبات الهادفة إلى التقليل من التمييز، ومثال ذلك أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية تدخل في نطاق التعاون الاقتصادي الدولي. أما بالنسبة إلى التكامل الاقتصادي فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز، مثال ذلك أن إزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة على المستوى الدولي هي تعبير عن عمل من

---

[1] محمد جاب الله عماره، العلوم السياسية بين الأقلمة و العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص306.

[2] Jean-Marc SIROEN, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions La Découverte, Paris, 2004, P6.

[3] أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية" مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001، ص52.

[4] بيلابلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص10.

أعمال التكامل الاقتصادي.[1] كما أن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، ولكن مجرد التعاون الاقتصادي لا يرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلي نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى في العلاقات بين الأطراف.[2]

و يأخذ التعاون الاقتصادي عدة أشكال من أهمها:

– التعاون الاقتصادي الثنائي، والمتمثل في إبرام اتفاقيات بين دولتين، وغالبا ما يتم هذا الشكل من التعاون خارج المنظمات الدولية أي خارج منظمات الأمم المتحدة.

– التعاون الاقتصادي الجماعي والمتمثلة في الاتفاقيات المبرمة بين أكثر من دولتين، وفي الغالب ما تكون هذه الاتفاقيات في إطار المنظمات الدولية التابعة لأمم المتحدة.

– إضافة إلى الشكلين السابقين، يوجد هناك نوع من التعاون والمتمثل في التعاون من جانب واحد، والذي يتضمن تقديم أحد أطراف التعاون إلى الطرف الثاني مساعدات ومعونات دون إلزام الطرف المستفيد مقابل هذه المساعدات–وذلك علنيا– أما في الواقع فإن أغلب الاتفاقيات ذات الاتجاه الواحد ما تخدم – باطنيا– مصالح الدول في المدى القريب أو البعيد.

ثانيا– بالنسبة للإندماج الاقتصادي:

في الأدبيات الاقتصادية نجد بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الإندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي intégration على أنه التكامل، على الرغم من وجود فرق بين دلالة ومضمون كل من الإندماج والتكامل، فبينما الإندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإن التكامل يعني وجود ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى، ومن ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية في كل منهما، ومهما كان التباين في دلالة مصطلحات الإندماج أو التكامل فهناك اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية، كما تتوافر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال و حرية انتقال الأفراد بين الأقطار المندمجة بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءا من كل موحد و مجالا اقتصاديا مندمجا.[3]

ثالثا– بالنسبة للعمل الاقتصادي المشترك:

يمكن تعريف العمل المشترك بصفة عامة على أنه :" وجود تلاقي لعدة إرادات لإنجاز عمل ما ومهام معين، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصورا في زاوية محددة كالنشاط الاقتصادي، والذي كثيرا ما

[1] حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص8.

[2] إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص46.

[3] نزيه عن المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006. ص ص12-13.

يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره"، فإذا اقتصرت هذه الإرادات لعدة أقطار على القيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة سمي هذا بالعمل الاقتصادي المشترك.

2.1- مراحل التكامل الاقتصادي:

فرق العديد من الباحثين بين درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا بعض المفكرين الاقتصاديين يرون أن التكامل الاقتصادي يمر من خلال خمسة مراحل أساسية، حيث يبدأ باتفاقية التجارة التفضيلية، ثم منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة وصولا إلى الإتحاد الاقتصادي. في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيمايلي عرض لأهم درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي:

1.2.1- إتفاقية التجارة التفضيلية (Preferential Trade Agreement):

يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات من أضعف أشكال التكامل وأول مراحله. تقوم الدولة المتعاقدة بتقديم تخفيضات على التعريفة الجمركية (Tariffs) لمجموعة من السلع القادمة من الدول الأخرى في الاتفاقية.

فيما يتعلق باتفاقية التجارة التفضيلية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:[1]

- تشمل هذه الصورة على مجرد تخفيض العقبات الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية الجمركية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الدول الأعضاء في منطقة التفضيل، ولكنها لا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.
- يلاحظ أن الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركية تحتفظ بحق صياغة وتحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

كما تجدر الإشارة بأن بعض الخبراء يرون أن إتفاقية التجارية التفضيلية هي تعبير عن توافق تجاري بين دولتين أو أكثر، عوض أن تكون درجة من درجات التكامل الإقليمي، والشيء المؤكد أن مثل هذا الإتفاق لا يتبعه توافق مؤسساتي سياسي على غرار ما نجده في درجات التكامل الأخرى.[2]

2.2.1- منطقة التجارة الحرة (Free Trade Area):

وهي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفة جمركية اتجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص287.

[2] Andrew HARRISON, Ertugrul DALKIRAN, Ena ELSEY, « Business international et mondialisation: vers une nouvelle Europe », Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, p202.

و يلاحظ أنه عند تطبيق هذه المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بإنحراف التجارة، ويقصد بها السلع التي يعاد استيرادها من خلال الدول الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة، لذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد المنشأ (Rules of Origin) والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج، لكي تجعله إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء.[1]

3.2.1- الإتحاد الجمركي (Customs Union):

ويتميز الإتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين جدار جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير، وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة. كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الإتفاقيات المبرمة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر، ومن أمثلة هذا الإتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلكس"Benelux" المكون سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

و الواقع أن وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول المكونة للاتحاد الجمركي بالدول الأخرى قد لا يكون أمرا سهلا لوجود العديد من المشاكل منها:[2]

- معدل التعريفة و كيفية احتسابه، بالإضافة إلى مشكلة تسوية المعاملات مثل إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.
- صعوبة التبويب السلعي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الاتحاد.

4.2.1- السوق المشتركة (Common Market):

تقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة تجارة حرة)، وتوحيد التعريفة الجمركية مع دول العالم (إتحاد جمركي)، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمال ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء.

و في هذه المرحلة تتضاعف فرص الاستثمار وتزيد كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج فيها عن حالة الاتحاد الجمركي، وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تنسيق السياسات الضريبية والنقدية والإنتاجية لابد أن يظهر تفاوتا في مكاسب دول الاتحاد، حيث تستفيد الدول ذات مناخ الاستثمار الجذاب، وذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كل من رأس المال والعمل الماهر نحو الدول ذات المخاطر الأقل.

5.2.1- الإتحاد الاقتصادي (Economic union):

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص27.

[2] محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص118.

في هذه الدرجة التكاملية لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وحركات عناصر الإنتاج، بل يشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بغرض إقامة هيكل متكامل، ولإزالة التباين في تلك السياسات بين الدول الأعضاء.

و يتلخص مضمون الإتحاد الاقتصادي في النقاط التالية:[1]

- إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء و توحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي.
- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.

6.2.1- التكامل الاقتصادي التام (الإندماج الكامل) (Total Economic Integration):

التكامل الاقتصادي التام هو آخر مرحلة يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، حيث أن هذه المرحلة تبدأ بما سبق تحقيقه عبر مراحل التكامل السابقة ليضاف إليها مايلي:[2]

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة.
- إيجاد سلطة إقليمية عليا.
- عملة موحدة تجري في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة.

وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطتها التنفيذية، وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

3.1- أهداف و شروط التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

تنطوي عملية التكامل الاقتصادي على تحقيق مجموعة من الأهداف تكون مسطرة من طرف الدول المتكاملة، ولتحقيق ذلك وضمان نجاح هذا التكامل، يتطلب الأمر مجموعة من الشروط، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي والسياسي.

1.3.1- أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

للتكتلات الاقتصادية الإقليمية دوافع و أهداف عديدة تحاول الدول الأعضاء تحقيقها و تسعى إليها عن طريق التكتل فيما بينها، و ذه الأهداف تختلف باختلاف الدول وخصائص اقتصادها، يذكر منها:

أولا- الأهداف الاقتصادية:

وهي كل الأهداف التي تسعى إلى تحقيق مستوى اقتصادي متقدم لجميع دول الأعضاء، والتي تتلخص في:[3]

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن رفع الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص144.

[2] حسن عمر، مرجع سابق، ص142.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق، ص ص23-24.

– تحسين معدلات التبادل الدولي للدول المتكاملة والحصول على شروط أفضل للتجارة الدولية، فالتكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة القدرة على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.

– رفع مستوى رفاهية المواطنين حيث يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة.

– تسهيل عملية التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية عموما، حيث أن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادي تصبح سهلة، مقارنة بما كانت عليه من قبل، ففي إطار الوحدة الاقتصادية توضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من مزايا وخصائص التكتل (اتساع السوق، وفرة عناصر العمل...) لتصل بالنهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل وغيرها من عناصر التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

– تحقيق الإستقرار الاقتصادي للدول المتكاملة، حيث يلاحظ أنه كلما اتسع نطاق الاقتصاد، كلما أدى ذلك إلى حدوث الإستقرار و الإقلال من التذبذب في مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار، فهذه التذبذبات قد تكون نتيجة اعتماد اقتصاد الدولة على دول أخرى لا ترتبط معها بأي سياسات اقتصادية، وهذا على عكس في حالة الدخول في التكامل الاقتصادي حيث يكون هناك تنسيق في السياسات الاقتصادية في كل دول التكامل، وبالتالي مراعاة المصالح لجميع الدول الأعضاء.

وفي إطار التعرف على الأهداف والدوافع الاقتصادية من وراء التكتلات الاقتصادية يجب التفرقة بين أهداف التكتل في كل من الدول النامية والمتقدمة.

بالنسبة للدول المتقدمة، فإنها تسعى في إطار التكتلات الاقتصادية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، وزيادة حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل بلد من بلدان الأعضاء، هذا الاتساع يسمح بالإستفادة بما يتحقق من وفورات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص، و انعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك البلدان، و بالتالي دخولها إلى مشروع التكتل سيكون له أثر ايجابي على أداء اقتصادياتها بوجه عام مع مزيد من الديناميكية والفاعلية. أما بالنسبة للدول النامية، فهي لا تحقق نفس القدر من هذه الديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، حيث أن عوائد الكفاءة لم تكن تمثل هدف هذه الدول من عملية التكتل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل ولمخططات التنمية بوجه عام. فهناك من يرى أن الهدف الرئيسي للدول النامية للتوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية يكمن في ملمحين أساسين، يتمثل الأول في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتعزيز عملية التنمية ككل، أما الثاني فهو الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من شركاء التكامل من الدول الصناعية أو تسهيل عملية تطوير التكنولوجيا في إطار جماعي في حالة التكامل بين الدول النامية فقط، وبالتالي فإن أهداف الدول النامية من التكتل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية تشتمل على تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود.[1]

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ص 53-54.

ثانيا– الأهداف السياسية:

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي لها أسباب عديدة وتختلف باختلاف ظروف كل منها،[1] قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا، ويحدث ذلك عندما تريد الدول الأعضاء تكوين اتحاد أو حلف سياسي فيما بينها، حيث تشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبوجود أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور وتعظيم المصالح، مما يسهل في النهاية تحقيق الوحدة السياسية، لكن هذا يتوقف على غاية هذه الدول ودافعها الحقيقي، فقد لا تكون الغاية من التكتل الاقتصادي اتحاد سياسي بقدر ما هي مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول تكون صغيرة منها، وهذا يحدث غالبا بين الدول التي تتفاوت فيما بينها اقتصاديا. كما أن بعض الدول الضعيفة قد تلجأ إلى التكتل الاقتصادي لغرض حد الخطر الخارجي، وفي هذه الحالة يعتبر التكتل وسيلة من وسائل الدفاع الخارجي. و في المقابل قد تكون الرغبة في الحصول على المزيد من النفوذ الدبلوماسي في الشؤون الدولية، وزيادة قوة المجموعة لتصبح اقتصاديات هذه المجموعة محصنة ضد قوى سياسية خارجية تصنعها تكتلات أخرى.

ثالثا– الأهداف العسكرية:

وفي هذه الحالة تكون الرغبة من التكتل الاقتصادي هي تكوين وحدة عسكرية للدول المنتمية إليه، وذلك بغية مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي له قوته السياسية والعسكرية، يقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي والروسي.

2.3.1– شروط التكتل الاقتصادي الإقليمي:

يجب أن تتوفر في التكتلات الإقليمية بعض المقومات والشروط الأساسية من أجل أن يتوفر لها النجاح في تحقيق أهدافها، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة التي تساعد على نجاح التكتلات الإقليمية.

أولا– الشروط الاقتصادية:

تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروط اقتصادية ملائمة ومشجعة يذكر منها:

– توفر البنية الأساسية الملائمة:

يعد توفر البنية الأساسية الملائمة شرط من بين أهم الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة. إذ أن زيادة الإتصالات، وتقريب المسافة بين دول التكامل

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص21.

الاقتصادي سيؤدي بمرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل في مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية، فمثل هذه الشبكة يمكن أن تسهم في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في صالح المنطقة المتكتلة.[1]

– تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل إقليمي، بل يجب أن يضمن إلى جانب ذلك توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية، ولهذه الغاية يقتضي الأمر في المرحلة الأولى تنسيق التشريعات القومية تدريجيا كلما تقدم التكتل الاقتصادي خطوة إلى الأمام في طريق تحرير التجارة الإقليمية من العوائق والقيود. وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريفة الجمركية والسياسة التجارية اتجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد وبعض العناصر الضريبية، والأوضاع الإجتماعية وسياسات الاستثمار.[2]

– تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

كذلك نجد من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادي و تأمين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي، وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية، وبالتالي يمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين يمكّن هذه الدول من الحصول على ميزة أساسية وكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، وفي الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء فيه.[3]

– توزيع مكاسب التكتل:

من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد توزيع عادل لكل المزايا التي يمكن أن تتولد عن التكامل الإقليمي، لدى من الواجب أن تعتمد سياسة مشتركة، واتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي تتماشى مع البلدان الأضعف في التكتل، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد عضو خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان الأعضاء الآخرين والتي كان يستوردها فيما مضى من بلدان أجنبية، فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبي على موازين مدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد أحيانا منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية، وهكذا يمكن أن تنشأ آثارسلبية تفاقم التفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي مثل هذه الإختلالات لابد من توزيع عادل للمكاسب، و ذلك من خلال وضع آليات للتعويض كتحويل جزء من الموارد لصالح الدول الأضعف.

---

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص56.

[2] إسماعيل العربي، التكتل و الإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974، ص43.

[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص57.

– القدرة على تنمية الموارد البشرية للمنطقة التكاملية:

أصبح العنصر البشري ومسألة تطويره وتنمية قدرته ركنا أساسيا من أركان التكامل الاقتصادي الإقليمي، في ظل الثورة العلمية والتقنية التي يشهدها العالم في القرن الحالي. وتنطلق تنمية الموارد البشرية من قضيتين أساسيتين، الأولى ترتبط أساسا بالاستخدام الأمثل للعنصر البشري في عمليات الإنتاج و الإدارة بما يكفل الحد من هجرة الإطارات إلى دول أكثر تطور، وهو الحال السائد لدى الدول النامية، والذي يعتبر أحد عوامل التخلف الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية. أما القضية الثانية فترتبط بتأهيل اليد العاملة من خلال التعليم والتدريب المستمر، مما يزيد من فاعليتها في العمل الإنتاجي في بلادها، ويمكنها من التنقل بسهولة بين بلدان المنطقة التكاملية.

ثانيا– الشروط السياسية:

إن العملية التكاملية متعلقة وبشكل كبير بالشروط والظروف السياسية للدول الأعضاء، فنجاح الاتفاقيات الاقليمية تتطلب وجود تماسك وتوافق سياسي، علاوة على توفر أوضاع ملائمة تخص الاستقرار السياسي الداخلي، والتقارب الديمقراطي، بالإضافة إلى التوازن الجيوسياسي، وكل هذه الظروف تفرض أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار بين أطراف التكامل، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق الوحدة وفق مقتضيات ومتطلبات الحاجة. كما تفرض أيضا ضرورة توافر المرونة والقدرة على الاستجابة للأهداف المسطرة بين الدول الأعضاء.[1] وأيضا في ظل المناخ السياسي يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للإندماج الاقتصادي الإقليمي، حيث تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا تيقن أنه من الضروري أو على الأقل من المفيد اقتصاديا الإنضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية القومية.[2]

و بهذا فإن عملية بناء التكتلات الاقتصادية تقوم على أساس توفر شروط تكون بالأساس اقتصادية وسياسية، في مقابل ذلك فإن غياب هذه الشروط سيعمل على إعاقة قيام التكتل الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود عوامل أخرى التي في حقيقتها هي انعكاسا مباشرا لغياب دعامات التكامل الاقتصادي، ومن أبرزها مايلي:

أ– اختلاف درجات الأداء الاقتصادي و السياسات الاقتصادية المتبعة:

حيث يؤدي الاختلاف الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة إلى صعوبات كبيرة في قيام الاتحاد الاقتصادي بين هذه الدول.

ب– تنافس الاقتصاديات و تشابه هياكل الانتاج:

[1]Franck Petitevill, Les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système international ?, Érudit, Québec, vol. 28, n° 3, 1997, p519.

[2] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص47.

يؤدي التشابه في الهياكل الانتاجية للدول الأعضاء المشكلة للتكتل إلى اتجاهات نحو إنتاج سلع معينة ذات مسالك استثمارية متشابهة، وهو الأمر الذي يصعب من عملية التكامل والإندماج بين هذه الأقطار بسبب غياب الحاجة إلى التبادل التجاري بين هذه الدول عن طريق اتحادها.

ج- نقص الدراسات و الإحصائيات التي تبين أهداف الإندماج الاقتصادي:

حيث يؤدي نقص الدراسات والإحصائيات إلى عدم وضوح أهمية التكامل الاقتصادي بين الأقطار المختلفة و دوره في تحقيق التنمية، وقد يكون هذا النقص سببا في اعتقاد الدول التي تتمتع باتساع أسواقها القومية أن هذه الأسواق كافية لدعم التنمية بالانفراد عوض التكتل.

2- التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي في ظل العولمة:

لقد حثت الشريعة الإسلامية على ضرورة التعاون والتكامل بين جميع المسلمين في جميع مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي، حيث جاءت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لترشد الأمة الإسلامية على ضرورة التعاون ونبذ التفرقة، قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾. المائدة: الآية2. وقوله عزوجل: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا**﴾. آل عمران: الآية103. كما جاء في قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا**»،[1] وقال عليه الصلاة والسلام:« **مثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**».[2]

و هذا تبيان وإشارة واضحة وتأكيد على ضرورة التمسك بالتعاون، وأن العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية هو مساهمة فعلية في احياء الوحدة والعمل المشترك بين هذه الدول، نظرا لكون التعاون في مجال العلاقات الدولية هو أشد وجوبا منه في إطار الاقتصاد القومي الوحدوي، خاصة وأن التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن أصبح يشكل السمة الرئيسية للعولمة، وذلك في ظل إدراك جميع الدول بأهميته وضرورة تجسيده.

1.2- مفهوم العولمة:

تعد العولمة من الكلمات التي دخلت القاموس في الوقت الحديث، حيث لم يكن لها وجود قبل مطلع تسعينات القرن الماضي، وهي تعتبر من أهم المصطلحات المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية والسياسية، وفي الفكر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،[3] إذ تظهر الدلالات اللغوية للعولمة إلى معنى محدود وهو جعل الشيء على مستوى عالمي.

ومن أجل محاولة صياغة تعريف شامل للعولمة، يجب الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من الجوانب والعمليات التي اكتست الطابع العالمي، بحيث تسمح بدورها الكشف عن جوهر الظاهرة، والتي يذكر منها مايلي:[1]

---

[1] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1423هـ- 2002م، كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا، حديث رقم: 2026، ص1511.

[2] مسلم أبو الحسين القشري النيسابوري، صحيح مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1427هـ-2006م، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، حديث رقم:2585، ص1201.

[3] رضي محمد الداعوق، العولمة " تداعياتها، و آثارها، وسبل مواجهتها"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005، ص15.

- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.
- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية والتقدم التكنولوجي الفائق، بحيث أصبح سكان العالم على معرفة فورية بما يحدث لديهم وما يحدث لدى الآخرين.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة، آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول، وهي المنظمات غير الحكومية.
- ظهور نفوذ وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.
- ظهور تغيرات في العلاقات والنظم السياسية المتمثلة أساسا في النزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية.
- ظهور ثقافة عالمية ذات قوة توسعية نافذة إلى داخل كل بلد.
- اتجاه القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية، إلى تجمعات قومية و دولية ثم إلى تجمعات إقليمية، لتصل فيما بعد إلى مجتمع عالمي بالغ الاتساع.
- ازدياد دور التشريع الدولي في حكم العلاقات ما بين الدول وداخل نطاق كل دولة أيضا، حيث أصبحت تتم في نطاقه العمليات التبادلية المتعددة والممارسات المختلفة سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية أو انسانية.

من خلال هذه الجوانب يتضح بأن العولمة ظاهرة مركبة تتمازج فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والجغرافيا والإيديولوجية والتقانة، تنطوي عل تحقيق التشابك والاندماج والتكامل على المستوى العالمي، عن طريق تكثيف العلاقات والتفاعلات الدولية وتحرير الأسواق المحلية وربطها بالسوق العالمية، و إزالة الحدود أمام الشركات متعددة الجنسيات، طالما أن العولمة تبرز كحقبة تاريخية للتحول الحضري قائمة على أسس وقواعد النظام الرأسمالي، و مبنية على إشاعة الثقافة الاستهلاكية الغربية.

وإذا ما تم النظر للعولمة من جانبها الاقتصادي يمكن القول أنها تعني مجموعة من الحقائق المهمة، والتي تتمثل في تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الاقتصادي المتبادل، وتكامل أسواق النقد و المال الدولية وتدويل الإنتاج الذي لعب دور في ظهور أنماط جديدة في تقسيم العمل، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الناتجة بالأساس عن تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وأصبحت العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة القومية، وبهذا فالعولمة الاقتصادية هي السمة الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تقوم بتوحيد قواعد السلوك في سوق بلا حدود ولا قيود.

2.2- مقومات و معوقات التكتل الاقتصادي الإسلامي.

تمتلك الأقطار الإسلامية من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنها من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة وسوقا واسعة لتبادل السلع والخدمات، كما يمكن أن تشكل مراكز مالية عالمية للتمويل والاقتراض والاستثمار. وهذا يؤيد إمكانية تجسيد وتفعيل تكامل اقتصادي إسلامي بين دول العالم الإسلامي، متجاوزة بذلك كل المعوقات التي تؤول

[1] محسن أحمد الخضيري، العولمة " مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص17.

دون قيامه، وهذا في ظل تحديات تفرض على الدول الإسلامية تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي فيما بينها، من أجل تعظيم المكاسب والمنافع وتدنية المخاطر.

1.2.2- مقومات التكتل الاقتصادي الإسلامي:

إن الدول الإسلامية تمتلك مقومات التكتل الاقتصادي، والتي من شأنها تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي للعالم الإسلامي، حيث إذا وضعت بعين الإعتبار لحدث التكتل الاقتصادي كتكتل قوي بين التكتلات الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية، وتتجلى هذه المقومات في:

- توافر وتنوع الموارد الطبيعية: تمتلك الدول الإسلامية موارد طبيعية هائلة ومتنوعة، من موارد زراعية ومائية وثروات بحرية وثروات استراتيجية باطنية مثل النفط والغاز والحديد والنحاس والفوسفات وغيرها. كل هذه الموارد من شأنها أن تسهم بشكل فعلي في ظهور وقيام صناعات ونشاطات متطورة ومتكاملة في مختلف القطاعات، تعمل بدورها على تحسين الأداء الاقتصادي للدول الإسلامية.

- اتساع حجم السوق الإسلامية: يتوافر في العالم الإسلامي على سوق مناسبة ومساعدة للعملية التكامل، ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير المنتشر في أربع قارات والمقدر بحوالي 32 مليون كلم مربع، وبنسبة تقدر بحوالي 22.5% من مساحة العالم، بالإضافة إلى أهمية موقعه الجيواستراتيجي، والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى 1.56 مليار نسمة سنة 2010 بما يعادل 22.7 % من مجموع سكان العالم.[1]

- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل: تتوافر الدول الإسلامية على رؤوس أموال هائلة، خاصة لدى الدول المنتجة للنفط كالجزائر والسعودية وليبيا، حيث إذا تم استثمارها داخل منطقة العالم الإسلامي وتوجيهها نحو عملية التنمية، فإن ذلك من شأنه أن يعمل على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والبشري ويسهل عملية التكامل الاقتصادي.

- التجانس العقائدي والاجتماعي: ويرتكز هذا التجانس على أن الإسلام دين جميع الدول الإسلامية، باعتباره منهاج حياة يحمل رؤية متميزة حول تنظيم العلاقات الاجتماعية بين سكان العالم الإسلامي، التي تقوم على أساس التعاون والتكافل. الأمر الذي يسهم في تجسيد العملية التكاملية.

- توفر الكفاءات البشرية: يمتلك العالم الإسلامي إطارات وكوادر مختلفة ومتنوعة ذات كفاءة عالية، سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري .ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك توسع دائرة التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحوث العلمية.

2.2.2- معوقات التكامل الاقتصادي الإسلامي:

[1] Statistic of ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTRE FOR Demographic Trends in OIC, 2013, p06, on ::ISLAMIC COUNTRIES http://www.oicstatcom.org/imgs/en.pdf. (last visited: 03/01/2016).

في الواقع يوجد هناك تعثر في المسيرة التكاملية للعالم الإسلامي، فالدول المشكلة له لم تنجح في الاقتراب وتحقيق الأهداف المنشودة من العملية التكاملية، ويرجع ذلك إلى عدد من المعوقات والعقبات، والتي تتمثل في:

-ضعف الإرادة السياسية لدى غالبية الدول الأعضاء، وغياب التعاون الفعلي والتنسيق بين السياسات القطرية، بما يخدم صالح الكيان المشترك.

-تباين السياسات والنظم الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي، خاصة وأن هناك تطبيق متفاوت لنظام الاقتصاد الإسلامي في الدول الإسلامية، والذي أثر بشكل كبير على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية الإندماج وتحقيق التكامل الاقتصادي.

-مستوى الأداء الاقتصادي والتنافسي للدول الإسلامية على العموم منخفض، مع تشابه اقتصاديات هذه الدول فيما بينها، وتقاربها من جهة مستويات التنمية.

-وجود مشاكل اقتصادية لدى غالبية الدول الإسلامية كالتضخم وثقل المديونية والبطالة وعجز ميزان المدفوعات، حيث أضحت هذه المؤشرات من أهم العوامل السلبية التي تؤثر على مستويات النمو والتنمية نتيجة للأثر المالي والاقتصادي الذي تخلقه على التوازنات الداخلية والخارجية لهذه الاقتصاديات، ويعكس هذا الجانب الفشل الذي لازم دول العالم الإسلامي خلال تجاربها التنموية وذلك رغم الاختلافات في توجهاتها وخياراتها التنموية.

-ضعف وتشابه هياكل الإنتاج الصناعية والزراعية لدول العالم الإسلامي، مما جعلها تتنافس في السوق الداخلية والخارجية بدل أن تتخصص في المنتجات وتتكامل فيما بينها وتوسع أسوقها الخارجية. الأمر الذي ساهم في ضعف التجارة البينية، التي بلغت نسبة 18.64% سنة 2013. والجدول الموالي يبين تطور حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2005و2013.

جدول رقم 01: تطور حصة التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي بين سنتي 2005 و2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة%	15,47	15,83	16,63	16,60	16,05	17,03	17,80	18,45	18,64

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2015، ص36.

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، يتبين أن حصة التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء تتميز بالضعف، وذلك طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 2005و2013. وقد انتقلت من 15,47 % سنة 2005 إلى 18,64% سنة 2013 بما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 21%.ويعتبر هذا النمو ضعيف وغير كافي، نظرا لكون النشاط الاقتصادي في معظم دول العالم الإسلامي يرتكز على الصناعات الاستخراجية والتي تتوجه نحو التصدير، بينما نجد أن الطلب في هذه الدول على الواردات يتركز على السلع الصناعية والمعدات التكنولوجية، حيث أن إنتاج هذا النوع من السلع جد منخفض داخل اقتصاديات الدول الإسلامية، وهو لا يلبي حاجات الطلب المحلي، لذلك يتوجه الطلب عليها إلى الأسواق الخارجية.

-ضعف شبكة الطرقات والمواصلات بين دول الأعضاء، ويظهر ذلك جليا من خلال عدم وجود شبكة طرق إقليمية تربط جميع أقطار العالم الإسلامي، وارتفاع تكاليف الشحن الجوي والنقل البحري للسلع، مما أثر بالسلب على مستوى العلاقات التجارية البينية.

-التبعية الاقتصادية والتجارية لغالبية دول العالم الإسلامي للدول الرأسمالية المتقدمة، والتي ظهرت من خلال تزايد احتياجات وواردات الدول الإسلامية من السلع والخدمات بمختلف أنواعها من منتجات زراعية وصناعية، حيث أن هذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة إسلامية أكثر إلحاحا من السعي نحو تحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول الإسلامية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث نوع من التفكك بين الدول الإسلامية، ويضعف التعاون والتكامل الاقتصادي الإسلامي. والجدول الموالي يبين حجم واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أهم الشركاء التجاريين سنة 2013:

جدول رقم 02: واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أهم الشركاء التجاريين

البيان	القيمة (مليار دولار)	الحصة من الواردات الإجمالية للدول الأعضاء %
الواردات من الاتحاد الأوروبي	447,63	%22,74
الواردات من منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية	147,49	%7,49
الواردات من روسيا	73,00	%3,71
الواردات من التايلاند	40,96	%2,08
الواردات من الصين	286,22	%14,54

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2015، ص33.

حسب البيانات المتاحة في الجدول المبين أعلاه، يلاحظ ضخامة قيمة واردات دول منظمة التعاون الإسلامي مع العالم الخارجي، حيث بلغت مع أهم الشركاء التجاريين أزيد من 995 مليار دولار أمريكي سنة 2013، وقد كان أكثر من 22 في المائة من واردات الدول الأعضاء تتم مع الاتحاد الأوروبي، تليها الصين بنسبة 14,54 في المائة، ثم كل من النافتا وروسيا وأخيرا تايلاندا بنسبة 7,49في المائة، 3,71 في المائة، 2,08 في المائة على التوالي، فسياسات الإنفتاح الاقتصادي للدول الإسلامية

أدت إلى تنامي العلاقات القطرية مع التكتلات الكبرى والدول المتقدمة على حساب العلاقات البينية، فقد أمضت معظم دول العالم الإسلامي بصورة منفردة اتفاقيات شراكة مع دول متقدمة وتكتلات اقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل ظروف تفاوضية كرست شروط الطرف القوي وضمنت مصالحه، بحيث تجسدت أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الاستراتجية التكاملية الدائمة.

3.2- التكتل الاقتصادي الإسلامي في إطار منظمة التعاون الإسلامي:

تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعا وخمسين (57) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزا للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم. وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يوم 12 رجب 1398 هجرية (الموافق 25 سبتمبر 1969) ردا على أعمال العدوان على العالم الإسلامي والمقدسات الإسلامية، وعلى القدس بصفة خاصة.[1] ونظرا لأن درجة تقدم الدول يحسب وفق الأداء الاقتصادي ومدى توفر الامكانيات والقدرات الاقتصادية المتاحة نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي الإسلامي قد نصت على أن من أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بما يفضي إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة. كما أنها أبرمت عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وأنشأت فروع ذات طابع اقتصادي للمنظمة، وأقامت بعض الوكالات المتخصصة.

1.3.2- أهم الاتفاقيات والنظم الأساسية للتعاون الاقتصادي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي:

إن من بين مختلف الاتفاقيات والنظم الأساسية للتعاون الاقتصادي والتجاري التي أبرمت بين دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي الاتفاقيات الآتية:

أولا- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري والتي أقرت بمقتضى القرار رقم 8/1 الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس – ليبيا (16-22/5/1977): وقد جاء في مضمونها النقاط الأساسية الآتية:[2]

- توفير الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات فيما بين دول الأعضاء.
- تشجيع انشاء المشروعات المشتركة التي تحقق فوائد اقتصادية واسعة وتحقق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء.
- اعداد مختلف الدراسات المتعلقة باستكشاف وتحديد امكانيات وفرص الاستثمار في المشروعات المشتركة.

-تشجيع استعمال الامكانيات المتوفرة إلى أقصى حد ممكن في مجال الانتاج الغذائي داخل الأقطار الإسلامية، وتكثيف التعاون من أجل تلبية احتياجاتها من المواد الغذائية.

---

[1] الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، تاريخ المنظمة، على الموقع الالكتروني الآتي: www.oic-oci.org (تم التحميل يوم:2016/01/03).

[2] الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري، ص ص: 2-4، على الموقع الالكتروني الآتي:
http://www.oic-oci.org/conventions/Eco.Tech.Comm.Cooperation.pdf (تم التحميل يوم:2016/01/11).

ثانيا– اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار، والتي أقرت بمقتضى القرار رقم12/7 الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد – العراق (1–1981/6/5). وقد جاء في مضمونها النقاط الأساسية الآتية:

– السماح بانتقال رؤوس الأموال فيما بين دول الأعضاء واستخدامها في المجالات المسموح الاستثمار فيها، مع توفير الحماية والضمان للأموال المستثمرة.

– افساح مجالات وفرص استثمار متنوعة لرأس المال على أوسع نطاق ممكن بما يتواءم مع الظروف الاقتصادية.

– تقديم الحوافز والتيسيرات لجذب رؤوس الأموال وتشجيع استثمارها.

– منح التصاريح اللازمة لدخول وخروج واقامة وعمل المستثمر .

– تشجيع القطاع الخاص المحلي للتعاون والمشاركة مع الاستثمارات، في حدود الأنظمة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا– الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية، والتي أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك السادسة، اسطنبول –تركيا (7– 1990/10/10)، حيث هدفت هذه الاتفاقية إلى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق تبادل الأفضليات التجارية على أساس مجموعة من المبادئ أهمها:

– ضمان معاملة متساوية وغير تمييزية بين جميع الدول المشتركة.

– تحقيق منافع متبادلة بما يكفل استفادة جميع الدول من نظام الأفضلية التجارية.

– تبادل المعاملة التفضيلية مع مراعاة مبدأ الدولة الأكثر رعاية طبقا لجداول زمنية.

رابعا– بروتوكول النظام التفضيلي للتعريفة الجمركية، التي أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الحادية والعشرين، اسطنبول – تركيا (22–2005/11/25): وفيه تم وضع برنامج لتخفيض التعريفة الجمركية وصادق الأعضاء على مجموعة من الاجراءات الهامة كإزالة العوائق غير الجمركية و مكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية.

خامسا– اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، حيث أقرت بمقتضى القرار رقم (1) الصادر عن دورة الكومسيك الثالثة والعشرين، اسطنبول – تركيا (14–2007/11/17): وفيها تم ضبط القواعد العام للمنتجات ذات المنشأ، كما تم وضع الترتيبات الخاصة بشهادة المنشأ خاصة تلك المتعلقة بعملية اصدار وسريان وصحة واحتفاظ وتقديم الشهادة.[1]

2.3.2– الأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالجانب الاقتصادي:

إن منظمة التعاون الإسلامي يمكن أن تكون إطار مؤسساتي للتكتل الاقتصادي لدول العالم الإسلامي لتسع بذلك كل العمل التكاملي الاقتصادي الإسلامي المطلوب، خاصة وأن لديها أجهزة تستكمل بها هذه العملية التكاملية، فبالإضافة إلى

[1] الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية ، ص ص: 4-19، على الموقع الالكتروني الآتي: http://www.oic-oci.org/conventions/TPS-OIC_RULES_OF_ORIGIN.pdf (تم التحميل يوم:2016/01/11).

الاتفاقيات التي ابرمت لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الأعضاء، أنشأت المنظمة فروع ذات طابع اقتصادي، وأقامت بعض الوكالات المتخصصة، والتي تتمثل في:

أولا– الأجهزة المتفرعة:

– مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: يهدف بالأساس إلى دراسة وتقييم التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء لمساعدتها على الخروج بمقترحات لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

– **المركز الإسلامي لتنمية التجارة:** يهدف إلى توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء من خلال تنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدول الأعضاء

– صندوق التضامن الإسلامي: يهدف إلى مساعدة الدول الإسلامية التي تواجه صعوبات اقتصادية وكوارث طبيعية وظروف اجتماعية صعبة.

ثانيا: الجهاز المتخصص في المجال الاقتصادي:

– البنك الإسلامي للتنمية: وهو يعمل على خدمة التنمية الشاملة في الدول الإسلامية، ولا سيما في المجالات ذات الأولويّة، والمرتبطة بالتخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار.

ثالثا: الأجهزة المنتمية:

– الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة: وهي تمثل القطاع الخاص لـ 57 بلد عضو. بحيث تنشد توثيق التعاون في مجالات التجارة وتقنية المعلومات والتأمين وإعادة التأمين والشحن البحري والقطاع المصرفي وتعزيز الاستثمار وفرص المشاريع المشتركة في البلدان الأعضاء. وتتألف عضويتها من الغرف الوطنية واتحادات غرف التجارة والصناعة في البلدان الأعضاء[1].

– الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر: يهدف إلى تنسيق جهود الأعضاء وتوحيدها لتحقيق التعاون بين الشركات البحرية لغرض تطوير النقل البحري، والمبادرة باتخاذ كل اجراء من شأنه يعظم المكاسب على شبكة الخطوط الملاحية لدول العالم الإسلامي.

4.2– تحديات العولمة وفرصة بناء التكتل الاقتصادي الإسلامي:

إذا كانت العولمة تتضمن في طياتها مجموعة من التحديات والآثار السلبية كالتوزيع غير المتكافئ لأطراف المعاملات وتدني فرص العمل، وانتشار الأزمات المالية ومفعول العدوى، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الجريمة الاقتصادية. إلا أن هذا لم يمنع من اضفاء الظاهرة على الاقتصاديات المختلفة عدة فرص مثل فتح الأسواق وتعميق المبادلات الاقتصادية، وزيادة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي، وسرعة في انتقال وانتشار التكنولوجية. زيادة على ما تحمله العولمة من منافع أخرى ناتجة عن محصلة تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل الذي يؤدي بدوره إلى رفع درجة المنافسة وزيادة الكفاءة الانتاجية، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو

[1] الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي، على الموقع الالكتروني الآتي:
www.oic-oci.org (تم التحميل يوم:2016/01/13).

الاقتصادي، وعلى الدول الإسلامية أن تستفيد من هذه الفرص المتاحة في مواجهة تحديات العولمة، وذلك عن طريق التوجه نحو اقامة وتجسيد التكامل الاقتصادي الإسلامي، حيث يمكن للدول الإسلامية أن تحقق ذلك من خلال الأسس والآليات الآتية:

- ضرورة تعميق التكامل الإسلامي وتوسيع مجالاته مع حصر معوقاته من خلال القيام باستراتيجيات شرعية بديلة للسياسات القطرية الحالية، يتم في إطارها إعادة صياغة السياسات وبناء المؤسسات الاتحادية لتحقيق تنمية شاملة مستدامة تعكس عنصر السيادة والخصوصية، وتضمن تجسيد تكامل دائم ومتوازن.
- تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الجانب الاقتصادي والديمقراطية الحقيقية في الجانب السياسي، بحكم أنهما يشكلان مبدئين موضوعين مجردين من الجوانب الذاتية ويحققان الأمن السياسي والاستقرار الاقتصادي لتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الشاملة.
- مواكبة السياسات الداخلية للدول الإسلامية لظاهرة العولمة الاقتصادية، وذلك من خلال قيام الدولة بدورها التوجيهي التصحيحي في اطار سياسة اقتصادية شاملة، تضمن المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي والاستثماري المشترك، وتعزز التكامل الاقتصادي التدريجي.
- التعجيل بحل الخلافات السياسية العالقة، التي بسببها تعطل مشروع التكامل الاقتصادي الإسلامي برمته، لذا يتوجب التنسيق بين أصحاب القرار في الدول الإسلامية مع تحكيم الشرعية الدولية وتسبيق المصلحة الاقتصادية على المصلحة السياسية، ومحاولة إعادة بعث أعمال هيئات منظمة التعاون الإسلامي
- إن تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي يمكن أن يكون من خلال تنمية التجارة البينية، وإقامة المشروعات الصناعية المشتركة، وتشجيع الاستثمارات البينية، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تنمية الموارد البشرية، واكتساب القدرة التكنولوجية، وإزالة كافة العوائق أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج. كما ينبغي وضع الخطط الاقتصادية على المستوى الإقليمي والمحلي تدعمها سياسات اقتصادية متناسقة بين الدول الإسلامية.
- السياسة الإنتاجية للبلدان الإسلامية ينبغي أن تعمل على تجاوز النمو غير المتوازن بين مختلف الفروع الإنتاجية، مع ضرورة خلق مزايا تنافسية في بعض النشاطات الخاصة التي من خلالها تستطيع هذه البلدان تشييد صناعاتها التنافسية على المستوى العالمي وتحقق الاستقلال الاقتصادي.
- العمل على توثيق التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي، والإصلاح الضريبي والجمركي، وتحرير الحساب الرأسمالي.
- اتخاذ جملة من المبادرات تمهيدا لقيام منطقة التبادل الحر في منطقة العالم الإسلامي، من خلال الإسراع في استكمال شبكة الطرق البرية، وتوسيع شبكة النقل بالسكك الحديدية، وتدعيم الشحن الجوي، والإسراع بإتخاذ ترتيبات ملاحية فعالة تكفل نقل سلع الدول الإسلامية في مواعيدها المناسبة.
- تشجيع المؤسسات الإسلامية على عقد اتفاقيات فيما بينها، والتعاون على تأهيلها، مع ضرورة توفير المجال والإطار القانوني لذلك، ووضع برنامج لمساعدة المؤسسات الاقتصادية من خلال ضمان حصولها على التمويل لتطوير أعمالها، وتبسيط الشروط الإدارية اللازمة لذلك، وتخفيض تكلفة الحصول على التمويل.

- بناء إعلام حيوي وفعال يمكّن من بناء الوعي الإسلامي، ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح، ويروّج لفرص الاستثمار المنتج داخل البلدان الإسلامية.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية عبر الأسس والسياسات السابقة الذكر، يتطلب برنامج وجدول زمني محدد ومعقول، مرفق باستراتيجية اصلاح مكثفة وشاملة، ذات بعد قومي. خاصة وأن التحولات الاقتصادية الراهنة تشكل تحديا حقيقيا، تلزم دول العالم الاسلامي على ضرورة بعث المشاريع الاقتصادية المشتركة ووضع القواعد الحقيقية لعملية ترشيد استخدام الموارد المجتمعية، بما يكفل تعظيم المكاسب وتوسيع الفرص والامكانيات لجميع الأقطار الإسلامية، الأمر الذي يجعل من وقع العولمة أقل خطرا.

خاتمة:

إن ملف التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية أصبح ضرورة ملحة، لا سيما وأن منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية أصبح له دور بارز في إطار التفاعلات مع المشاكل التي تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة لتشمل دول أخرى. وقد تبين أن للدول الإسلامية الكثير من القواسم المشتركة و الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها مؤهلة أكثر من غيرها لتحقيق تجربة تكاملية رائدة. لكن الملاحظ أنه رغم محاولات الدول الإسلامية لتجسيد تكامل وتفعيل التعاون الاقتصادي تحت إطار مؤسساتي ممثل في منظمة التعاون الإسلامي. إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر في أي صورة من صور التكامل، بل إن النتائج في مجملها كانت سلبية أو متواضعة، حيث ترجع الدراسة أسباب الفشل إلى عوامل عديدة منها تشابه هياكل الإنتاج، وغياب الإرادة السياسية والاختلاف في السياسات و النظم. ومن ثم فإن أسباب الفشل يرجع إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية و التنظيمية. كما اتضح أن أمام الدول الإسلامية فرصا متصاعدة و متزايدة يمكن أن تستفيد منها من أجل تحقيق تكتل اقتصادي إسلامي يقف في مواجهة التحديات المستقبلية، شريطة تجاوز الخلافات السياسية وتجميع إمكانياتها الهائلة، ووضع إستراتجية عامة للتنمية الشاملة.

ويمكن القول أنه لمواجهة التحديات التي تفرضها حالة تهميش الدول الإسلامية من قبل الدول والتكتلات الكبرى، وكذلك التداعيات السلبية للعولمة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة يجب على أقطار دول العالم الإسلامي مراجعة شاملة لسياساتها الاقتصادية، وبذلك إقامة جيل ثان من اتفاقيات التكامل الإقليمي بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- أبي عبد الله محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، 1423هـ- 2002م.

2- أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية" مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2001.

3- إسماعيل العربي، التكتل والإندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.
4- إكرام عبد الرحيم، "التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي"، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
5- بيلابلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964.
6- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
7- رضي محمد الداعوق، العولمة " تداعياتها، و آثارها، وسبل مواجهتها"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2005.
8- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994.
9- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
10- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
11- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
12- محمد جاب الله عماره، العلوم السياسية بين الأقلمة و العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
13- محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة و التجارة الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
14- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي: دراسة نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
15- محسن أحمد الخضيري، العولمة " مقدمة في فكر و اقتصاد و إدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
16- مسلم أبو الحسين القشري النيسابوري، صحيح مسلم، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1427هـ-2006م.
17- نزيه عن المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
18- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري، على الموقع الالكتروني الآتي:
http://www.oic-oci.org/conventions/Eco.Comm.Cooperation.pdf (تم التحميل يوم:2016/01/11).
19- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اتفاقية قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية ، على الموقع الالكتروني الآتي:
http://www.oic-oci.org/conventions/OIC_RULES_OF_ORIGIN.pdf (تم التحميل يوم:2016/01/11).
20- المركز الإسلامي لتنمية التجارة، التقرير السنوي حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: 2014-2015، على الموقع الالكتروني الآتي: www.icdt-oic.org (تم التحميل يوم:2016/01/05).
21- منظمة التعاون الإسلامي، تاريخ المنظمة، على الموقع الالكتروني الآتي: www.oic-oci.org (تم التحميل يوم:2016/01/03).

22- Andrew HARRISON, Ertugrul DALKIRAN, Ena ELSEY , « Business international et nouvelle Europe », Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, mondialisation: vers une 2004.

23- ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES :
Demographic Trends in OIC, 2013, on: www.oicstatcom.org/pdf. (last visited: 03/01/2016).

24- Franck Petitevill, Les processus d'intégration régionale, vecteurs de recomposition du système international ?, Érudit, Québec, vol. 28, n° 3, 1997.

25- Fritz Machlup, A History of Thought on Economic Integration, Palgrave Macmillan UK, 1977.

26- Jean-Marc SIROEN, La régionalisation de l'économie mondiale, Editions La Découverte, Paris, 2004.